مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :4608

الرباط في : 19/2/2018

إلى السيد وزير الصحة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المتابعات القضائية الناتجة عن غياب تواصل العاملين بالمستشفى الإقليمي لجرسيف مع الوافدين عليه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن العديد من الأطر الطبية التي تشتغل بـ"المستشفى الإقليمي" لجرسيف تمتاز بالكفاءة والضمير الحي وتستحق كل التشجيع والتنويه، وأن ثلة قليلة منهم فقط تبقى منعدمة الضمير وتؤثر سلبا على صورة هذا المرفق لدى العموم، وفي ذات السياق تمت متابعة العديد من المواطنات والمواطنين خلال سنتي 2016 و2017 من طرف النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بجرسيف، بدعوى إهانة موظف عمومي أثناء قيامه بعمله على مستوى " المستشفى الإقليمي" لجرسيف، وذلك بعد تحرير محاضر قانونية من طرف الضابطة القضائية التي تنتقل إلى عين المكان، بمجرد سوء تفاهم بسيط بين الأطر الطبية وأحيانا كثيرة الأمن الخاص مع الوافدين على هذا "المستشفى" (أي بين إطار طبي ومريض)، ليصبح هذا الأخير متابعا في أغلب الأحيان في حالة اعتقال، إذ بدل أن يستفيد من الحق في التطبيب يلج السجن.

وحيث أن عدم اكتراث بعض الأطر الطبية بمصالح المواطنات والموطنين، بسبب سوء تواصلهم معهم ومع ذويهم وعدم الاجابة على استفساراتهم وتأخر التدخل لتقديم الاسعافات في قسم المستعجلات، رغم أن هذا المرفق يرجى منه تقديم خدمة عمومية ذات طابع انساني محض، والسماح للمكلفين بالأمن الخاص بصفة رسمية بالقيام بمهام إدارية وشبه طبية، جعل من "المستشفى الإقليمي" حلبة للصراع والابتزاز، أبطالها أطر طبية منعدمة الضمير وأشخاص آخرون من قبيل المستخدمين والأمن الخاص وكل الذين يدخلون في نطاق موظف عمومي حسب مفهومه الواسع في القانون الجنائي.

وحيث أن مظاهر هذا الابتزاز تتجلى في الضغط على المواطنات والمواطنين من أجل أداء مبالغ مالية مقابل تمكينهم من التنازل عن القضية، وهذا السلوك ساهم في جعل معظم الوافدين على "المستشفى الإقليمي" إما في عداد الموتى بسبب الإهمال الطبي، أو في دهاليز السجن بسبب إهانة موظف.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم:

.هل تتوفر وزارتكم على احصائيات رسمية حول عدد المتابعات القضائية الناتجة عن غياب

تواصل العاملين بـ "المستشفى الإقليمي " لجرسيف مع الوافدين عليه، والتي تنتهي بالزج بهم في

السجن بدعوى إهانة موظف؟

.وهل قامت مصالحكم بإجراء بحث دقيق لمعرفة الأشخاص الذين يقدمون شكاوى ضد المواطنين والمواطنين بصفة اعتيادية للوقوف على أسباب ذلك؟

.وهل هذا هو دور "المستشفى الإقليمي" أم أن دوره الحقيقي يتجسد في تقديم خدمة عمومية عبر الانفتاح والتواصل مع الغير؟

.وما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل تصحيح هذا الوضع الشاذ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد